المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر
أفاق وقيود

أ. أيت عيسى عيسى [*]
جامعة تيارت–الجزائر

Résumé :
Les réformes économiques en Algérie ont imposé une réorganisation des entreprises économiques, en particulier ceux du public, et celles utilisées par l'État comme un outil social caractérisé par une incapacité durable en raison de la mauvaise gestion, l'inflation d'emploi et la difficulté de contrôle.
Le nouveau programme stratégique vise à construire de nouvelles petites et moyennes entreprises en raison de ses faibles coûts et la facilité de gestion et de leur capacité d'absorber le chômage, qui a augmenté en raison de licenciements résultant des réformes structurelles. Malgré les avantages mentionnés ci-dessus, ce type de projet s'est heurté à des obstacles nombreux, notamment:
- la plupart des Bénéficiaires n'ont pas le niveau de qualification et l'expérience suffisante.
- L'incapacité de fournir des garanties de prêts bancaires, qui ont contribué à priver un grand nombre d'initiatives.
- en ce qui concerne le niveau de développement nous constatons qu'il se concentre dans certains secteurs, mais n'a pas évoqué l'équilibre ou l'intégration entre eux.
En raison du gel de nombreux projets au niveau des banques, l'État a créé des fonds de garantie spéciaux qui permettront d'accroître le rythme de création de ces entreprises.

[*] أستاذ مكلف بالدروس – جامعة ابن خلدون تيارت مايل: waalat06@yahoo.com

مقدمة:

لقد تعثرت الدول النامية التي ركزت في إستراتجيتها التنموية على اعتماد مؤسسات ضخمة، دون آن تهيأ الظروف المناسبة لتسييرها، وقد ساهم كبر حجمها فى تعقيد الأمور في ظل انعدام الكفاءات والإمكانيات مما صعب عملية الرقابة بها، فكانت بذلك بعيدة كل البعد عن تحقيق المردودية وخاصة المؤسسات العمومية منها التي كانت تنعت بالإهمال والتسيب، فلم تصمد بذلك لتلبية هدفها الاجتماعي المتمثل في تشغيل ألاف العمال.

الجزائر من بين هذه الدول التي عرفت مؤسساتها ولازالت تعرف تغيرات جذرية، بسبب فشل السياسة السابقة التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات وما انجر عن ذلك من انعكاسات على المجتمع بسبسب عمليات التسريح الجماعي، فكان لابد من إعادة النظر في السياسة السابقة، والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على شبح البطالة.

فإضافة إلى ما عرفته المؤسسات الضخمة من عمليات الهيكلة التي سمحت بتفتيتها إلى مؤسسات اصغر حجما، نجد أن الجزائر اعتمدت العديد من الأجهزة التي من شأنها إعادة إدماج العمال المسرحين، عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تمول عن طريق القروض البنكية. إضافة إلى العديد من التحفيزات التي تساهم في تنمية هذا النوع من المؤسسات التي أثبتت نجاعتها فى العديد من الدول فيما يخص امتصاص البطالة وقدرتها على التكيف مع التغيرات، وسهولة إنشائها وصغر حجم رأسمالها.

ولقد ساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الهيئات كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة إضافة إلى العديد من الأجهزة المدعمة لها.

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتنامت أكثر في الفترة التي عرفت فيها الدولة انفتاح اقتصادي، حيث أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لمكافحة الفقر، وامتصاص البطالة بشكل خاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه عام. غير أن الأفراد الذين يسعون إلى خلق هذه المؤسسات هم من ذوي الدخل الضعيف ولا يملكون ضمانات عينية تسمح بالاستفادة من الإقراض البنكي، وغالباً نجد أن المستثمرين

الجدد لا يتمتعون بالتجربة الكافية والخبرة التي تمكّن من إنجاح مشروعاتهم. وفي ظل هذه المؤشرات البنوك تتجنب المخاطرة في عملية تمويلها. مما يحد من إنشائها ويعرقل توسع بعضها الأخر.

ومن دون ذلك فان هذه المؤسسات اعترضها منذ البداية العديد من العراقيل وخاصة من طرف البنوك التي تتماطل في تقديم القروض في ظل انعدام ضمانات عينية، ونظراً لأهمية هذه المؤسسات في بعث التنمية المحلية فإن الحكومة لجأت إلى خلق آليات جديدة تحث البنوك على تقديم القروض وذلك عن طريق إنشاء صناديق وطنية لضمان مخاطر القروض. ولا شك أن هذه الصناديق سيكون لها دور أكثر أهمية، إذ أن البنوك من المرتقب أن تضيّق الخناق أكثر في عملية الإقراض غير المضمونة وهذا مع زحف الأزمة المالية العالمية.

1. تعاريف حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح ولذا نجد أن:

- هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها: "تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5 – 65 ألف دولار وعدد العمال أقل من 10".1
- البنك الدولي يعّرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً(بأنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل. ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر. والتي بها ما بين 10 - 50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50 – 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة).
- ولقد اختلف الاقتصاديون في التفرقة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة حيث أن الاعتبار القائم بالتفرقة على أساس حجم العمال خاطئ. فمثلا مطبعة تشغل 10 عمال تعتبر كبيرة، أما مصنع يشغل 100 عامل فهو يعتبر صغير هذا في الصناعة وفي هذا ما يجعل التفرقة

تتم على أساس الإنتاج الكبير والإنتاج الصغير في المشروعات التي تعمل في فرع واحد، أما الزراعة فتدخل عوامل أخرى للتفرقة كمساحة الأرض، خصوبة الأرض طرق الزراعة ...".2

- – الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعرّف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة والقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10 – 15 عامل.[3]

وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار للتعريف بالمنشأة الصغيرة والمتوسطة فنجد أن:

- الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، فرنسا المنشأة الصغيرة والمتوسطة توظف حتى 500 عامل.
- السويد توظف حتى 200 عامل.
- في كندا وأستراليا حتى 99 عامل.
- في الدنمارك توظف حتى 50 عامل"4

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم مثل ايطاليا الهند، تونس وماليزيا.

وتعتبر إيطاليا الدولة الأوربية الأبرز في هذا المجال انطلاقا "من أن 98% من الشركات الصناعية بها لا تحتاج لأكثر من 100 عامل، وهذه المؤسسات يقوم عليها الاقتصاد الإيطالي حيث تعتبر أقوى الشركات المصدرة في مجالات الصناعات الغذائية، المنسوجات، والسيراميك".[5]

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر: لقد تم الاعتماد فى تعريف هذا النوع من المؤسسات فى التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية:[6]

- المادة الرابعة: يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من1 إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و500 مليون دينار.

- المادة الخامسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50 – 250 عامل ورقم أعمالها يتراوح بين 200 – 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 – 500 مليون دينار.
- المادة السادسة: تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 – 49 عامل، ورقم إعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون.
- – المادة السابعة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1 – 9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع هذا ما يساهم في امتصاص البطالة، لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات. فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية، "فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساساً من الصناعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوزن 10% في حين أن في البلدان المتطورة يزيد عن 35% في العديد من الدول الحديثة التصنيع".[7]

ويمكن أن نرجع أيضا ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لاعتبارها "غالبا صناعات مكمّلة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة الى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو لمدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا".[8]

"أما على المستوى العالمي فنجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة في القطاعين العام والخاص: حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم وتشغل ما بين 50% - 60% من القوى العاملة في العالم".[9]

المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها. ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية:

1. صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
2. ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالباً أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع).
3. الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.
4. الضرائب المرتفعة غالباً ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.
5. عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم" ارتفاع أسعار مواد الأولية غالباً ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح.
6. المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
7. صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.
8. ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
9. إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى:[10]

- مشكلات داخلية: كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة وقصور الجهود التسويقية.
- مشكلات خارجية: كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

التطور السنوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان يمثلها القطاع الخاص ص بشكل كبير إذ أن القطاع العمومي كانت مؤسساته تتميز بضخامتها وخاصة أن ركزنا في تصنيفنا على جانب العمالة الذي كانت تعاني من الفائض فيه بسبب ما عرفته من تشغيل عشوائي اجتماعي.

ويمكن أن نشير إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي عرفها القطاع الخاص بأنها انتقلت من 22382 مؤسسة سنة 1991 إلى 26212 مؤسسة سنة 1994، كما أن اغلب هذه المؤسسات تتركز في مجموعة محدودة من القطاعات وهذا ما لا يحفز على القيام بدورها في خلق تكامل وتوازن قطاعي. فنجد أن "في نهاية 1994 قطاع الصناعات الزراعية يحتل المرتبة الأولى بـ 8254 مؤسسة يليه صناعات الخشب والفلين والورق بـ 4001 مؤسسة ثم مواد البناء بـ 3334 مؤسسة ".[11]

إن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر وخاصة ما يتعلق بالتعديل الهيكلي، فلقد كان له وقع كبير على الجانب الاجتماعي بسبب سياسة تسريح العمال التي طالت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، في حين نجد أن القطاع الخاص بدأ في النمو حيث ساهم في خلق العيد ن مناصب العمل"فمثلا من بين 7418 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تمّ إنشاؤها سنة 1998من بينها 7384 مؤسسة خاصة أي ما يمثّل حوالي "99,5%"[12]

لقد عرف هذا النوع من المؤسسات تزايد سنوي متباين حيث: أن الأرقام تبين ابتداء من سنة 2001 أن هناك اهتمام بقطاع الصناعات التقليدية بحوالي 10% وهذا لمحاولة الدولة لإنعاش هذا القطاع باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتنمية قطاع السياحة، أما القطاع الخاص بهذه المؤسسات ورغم انه اقل من سابقه فيما يخص التطور السنوي بمعدل سنوي متوسط يقدر بـ 8.46% إلا انه يمثل ما يقارب 72% من المجموع الكلى لهذه المؤسسات.
أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تعرف كل سنة تناقص وهذا بعد أن عرفت استقرار على مدى أربع سنوات، انطلاقا من 2001 تم إحصاء 784 مؤسسة. ونسبتها من إجمالي هذه المؤسسات يكاد يكون معدوما بسبب ما أصاب المؤسسات العمومية من عمليات التصفية الخوصصة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01: معدل التطور السنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

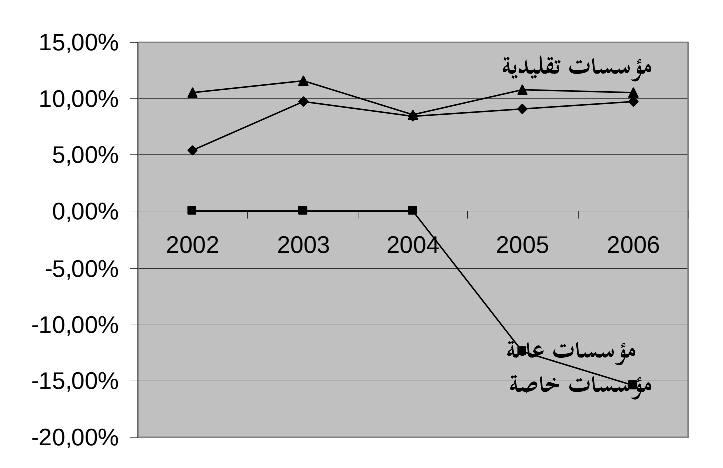
نوعية المؤسسات	معـــــدل التطـــــور السنوى %

ص – م	2002	2003	2004	2005	2006
مؤسسات خاصة	5.37	9.71	8.42	9.05	9.75
المؤسسات العامة	0.00	0.00	0.00	12.34-	15.45-
صناعة تقليدية	10.58	11.64	8.62	10.77	10.56
المجمــــوع	6.73	10.21	8.45	9.53	9.91

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشريه 2006 رقم: 12، ص 06.

ويمكن إظهار ذلك بيانياً في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنوياً



ويمكن الإشارة إلى هيكلة هذه المؤسسات من حيث عددها سنويا حسب طابعها القانوني في البيانات التالية:

جدول رقم 02: عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب الطابع القانوني 2005 - 2007

طبيعة المؤسسة	**2005**		**2006**		**2007** (سداسي أول)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%

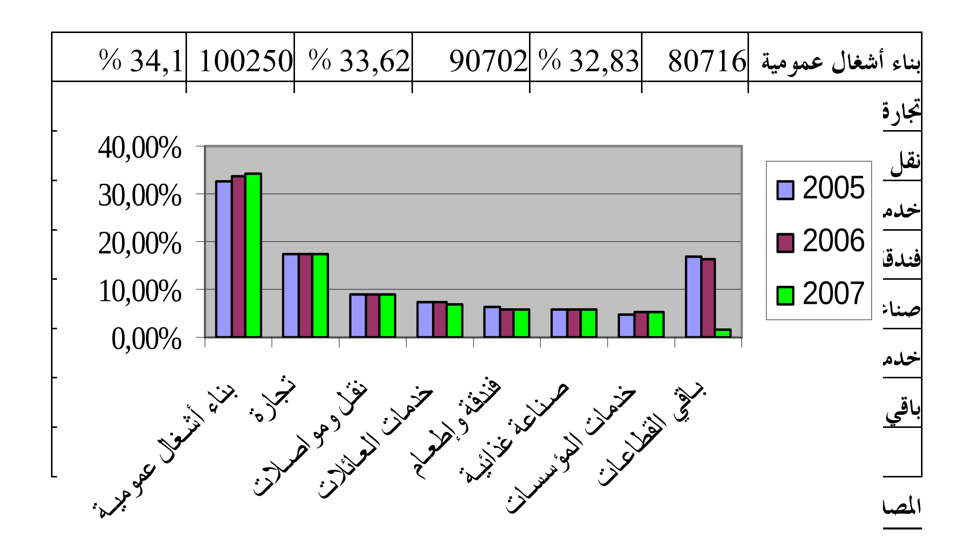
م. خاصــة	245842	71.71	269806	71.61	284244	71.60
م. عامــة	874	0.25	739	0.19	711	0.18
صناعة تقليدية	96072	28.02	106222	28.19	112017	28.22
المجمـــوع	342788	%100	376767	%100	396972	%100

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معلومات مجمعة عن نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنوات 2005، 2006 ، 2007 .

فيما يخص تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات نجد أن ليس هناك أي تغيير فيما يخص إستراتيجية توزيع هذه المؤسسات، حيث أن المعطيات المتوفرة منذ سنة 2005 "انظر الجدول أدناه" تبين أن هناك محافظة على نفس الترتيب حيث يحتل الصدارة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يستحوذ على أكثر من الثلث للمجموع الكلي، ويليها كل من قطاع التجارة أما القطاعات الأخرى لا تمثل سوى نسب ضئيلة تبين عدم استغلال هذه القطاعات التي ما زالت تحتاج إلى توجيه وتشجيع أكثر، كقطاع خدمات المؤسسات، النقل والمواصلات، الفندقة والإطعام، وهذا يرجع إلى عدم الإقبال على المجازفة في مشاريع دون أن تكون هناك تجارب سابقة. فيتم تفضيل القطاعات التي تنعدم فيها المخاطرة وتميل إلى الربح الأكيد. ولذا من الضروري على الدولة أن تسعى إلى تحقيق توازن قطاعي يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وذلك لن يتم إلا بخلق آليات جديدة تمكن من التوجيه إلى الاستثمار في هذه المجالات، إضافة إلى رفع الضمانات على المخاطر وتسهيل الاستفادة منها في هذه الاستثمارات مما يشجع الانجذاب إليها، هذا فضلا عن فتح مجال للتكوين مما يسمح لذوي الاختصاص بطلب قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمجالات يمتلكون فيها الخبرة والكفاءة مما يزيد من فرص النجاح. ويمكن الوقوف على مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب مجال النشاط في الجدول التالي:

جدول رقم 03: عدد و نسبة المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب طابع النشاط 2007 – 2005

	عــدد المؤسســات الصغيــرة والمتوسطــة					
	2005		2006		2007	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة



بناء أشغال عمومية	80716	% 32,83	90702	% 33,62	100250	% 34,1

الشكل رقم 02: **نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط 2005 – 2007**

ويشير البيان اعلاه إلى حفاظ القطاعات بصفة عامة على نفس العدد من المؤسسات على مدى ثلاث سنوات، بحيث كانت الزيادات ضئيلة جدا وتظهر في مستوى واحد عدا ما يخص باقي القطاعات التي عرفت انخفاض كبير انتقالا من 16% إلى 01%.

إن صعوبة تمويل هذه المشاريع يعتبر أهم العراقيل التي تواجه عملية إنشائها في الجزائر بسبب رفض البنوك لتقديم قروض دون ضمانات. إذ أن اغلبهم من المبتدئين لم يتم التعامل معهم ويفتقد البنك لمعلومات حول مدى وفائهم للتسديد، كما أنهم يفتقدون للخبرة مما يعرض المشاريع الممولة إلى المخاطر.هذا ما أدى بالحكومة في إعادة النظر لإيجاد صيغ واليات جديدة لتشجيع البنوك على تمويل هذه المشاريع، سواء عن طريق الصندوق الوطني لضمان المخاطر أو في إطار صندوق الضمان لبرنامج ميدا الذي اقترحه الاتحاد الأوربي لتأهيل المؤسسات.

وتعرف هذه المؤسسات مساندة كبيرة من قبل العديد من الهيئات تمثل صناديق مالية لقطاعات مختلفة تهدف غالبا لتوسيع مجالات نشاطات هذه المؤسسات وفتح مجالات لاستقطاب العمالة,ومنها ما يهتم بتأهيلها ويمكن الإشارة إلى أهمها في ما يلي:

الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:[13]

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ*.
- الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي *ADS*.
- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة *CNAC*.
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *FGAR*.
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة
- برنامج *MEDA*.
- صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث
- صندوق ترقية المحيط
- صندوق ترقية الصادرات
- صندوق تطوير منطقة الجنوب
- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- صندوق التكوين والتدريب المهني

الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- عدم وجود ارتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها.
- صعوبات تتعلق بالإجراءات كثيرة ما كانت تسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية.
- قيود تتعلق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع، وإضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية.
- صعوبات تتعلق بالتمويل غالباً ما ترفض البنوك عملية تقديم قروض لانعدام الضمانات.
- صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات.

- صعوبات تتعلق بالعقار.
- انتشار الفساد الإداري الذي يمثل عائق أمام المستفيدين الحقيقيين ويفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف.
- صعوبات فنية وتسويقية (بسبب صغر حجم رأس مالها).

3. آليات ضمان المخاطر

أ. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النشأة القانونية: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ويتمتع الصندوق بالشخصية العمومية والاستقلالية المالية".[14]

انطلق الصندوق في النشاط بصور رسمية في 14 مارس 2004

أهداف صندوق الضمان: يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة التي تدخل في تركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر لضمانات عينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

المؤسسات المؤهلة: إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق، وتعطي الأولية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تجاوب مع أحد هذه المقاييس:

- مؤسسات تساهم في الإنتاج أو خدمات غير موجودة في الجزائر.
- مؤسسات تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة.
- مؤسسات تساهم في تخفيض الواردات.
- مؤسسات تساهم في رفع الصادرات.
- مشاريع تساهم في استخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.

- مشاريع تنشأ في مناطق بها نسبة كبيرة من البطالة.
- مشاريع تسمح بتطوير التكنولوجيا

ب. ضمان القروض *MEDA*

كيفيات التغطية: مبلغ الضمان يغطي 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون دينار مبلغ التغطية

نستطيع في بعض الحالات أن نصل إلى 150 مليون دينار المدة القصوى 07 سنوات لقروض الاستثمار العادي، 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار Leasing.

يسدد المستفيد:

- 0.60% في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار.
- 0.30% في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال
- – صندوق ضمان القروض / برنامج الاتحاد الأوربي

المؤسسات غير المؤهلة:

- إنشاء مؤسسة
- نقل مؤسسة

المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمانات برنامج الإتحاد الأوربي *MEDA*

- المؤسسات ص م الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج MEDA أو البرنامج الخاص بوزارة المؤسسات التي تلتزم بالقيام بإعادة التأهيل.
- ملف طلب الضمان
- المستثمر يقدم مخطط للمشروع (دراسة تقنية اقتصادية) مرفقاً بالوثائق القانونية للازمة.
- يمكن لطالب الضمان أن يتقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض م ص م من طرف صاحب المشروع.
- يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.
- يمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برنامج MEDA.

• القرض أكبر من 05 مليون دينار ولا يتجاوز 500 مليون دينار أما فيما يخص الضمانات نجد أن هناك تعاون بين الصندوق الوطني لضمان القروض، وصندوق الضمان لبرنامج MEDA. ففي سنة 2006 نجد أن هناك تساوي من حيث المعدل المتوسط للضمان، أما سنة 2007 فهناك تفاوت ضئيل وهذا ما يظهره الجدول أدناه:

	عـــدد الضمانات	قيمة القروض الممنوحة	قيمة الضمانات الممنوحة	المعدل %	القيمة المتوسطة للضمان	نـــــوع الضمـــــان
2007	51	302878475	1105628072	%37	21757413	الصندوق الوطني للضمان
	49	4750394252	2001614244	%42	40849270	برنامج *MEDA*
2006	33	1368804221	529418235	%39	16042977	الصندوق الوطني للضمان
	45	4722571019	1858128102	%39	41291736	برنامج *MEDA*
2005		3647145818	125227315			الصندوق الوطني للضمان
			384706174			برنامج *MEDA*

المصدر:معطيات مجمعة من نشريات 2005، 2006، 2007 لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

أما فيما يخص مساهمة صناديق الضمان في توجيه الاستثمارات قطاعيا يبدو أن ذلك لم يكن من أهدافها بل ظلت تقدم ضمانات فقط حسب (طالبي القروض) وهذا ما تعبر عنه الأرقام الخاصة لسنة 2007 حيث أن الضمانات المقدمة حسب القطاعات، حافظت على نفس الترتيب السابق حيث يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى ويليه قطاع الأشغال العمومية، القطاع الصحي وتبقى القطاعات أخرى دون ضمان: الفلاحة، النقل، السياحة، وهكذا نجد أن صندوق ضمان عمله بقى مثل عمل البنوك حيث يقوم بعملية انتقاء للمشاريع التي تقل فيها الخطورة حفاظاً على أمواله، وهذا ما ليس من شأنه أن يخلق الجديد في مجال الاستثمارات الأخرى ولن تحقق توازن قطاعي في مجال الاستثمار. أنظر الجدول أدناه.

جدول رقم 05: مجموع الضمانات الممنوحة لغاية 2007/12/31.

القطـــــــاع	الضمانات الممنوحة	نسبة الضمان%	قيمـــة الضمان
الصناعة	69	70	2179415399
بناء واشغال عمومية	16	12	388143613
الفلاحة	0	0	0
الخدمات	5	3	97786950
النقل	0	0	0
الصحة	10	14	445896354
السياحة	0	0	0
المجموع	100	100	3111242316

المصدر: نشريه 2007 نفس المصدر السابق

ويمكن إظهار عدم التوازن في منح الضمانات في التمثيل البياني أدناه حيث لا نجد اثر لبعض القطاعات كالسياحة النقل والفلاحة.

جدول رقم 06: الوضعية العامة للضمانات المقدمة إلى غاية 31 جويلية 2008

القيمة بالدينار

مناصب العمل	قيمة الضمانات الممنوحة	قيمة القروض المعدة	القيمة الإجمالية للمشاريع	عدد الضمانات الممنوحة
16455	7746667569	21043307648	35605126549	294

المصدر: نشرية المعلومات 2008 لوزارة م ص م والصناعات التقليدية

جدول رقم 07: توزيع المشاريع المستفيدة من الضمان حسب قطاعات النشاط إلى غاية 31 جويلة 2008

قطاع النشاط	الفلاحة	خدمات	الصناعات	أشغال عمومية	النقل	الصحة	السياحة
عدد المشاريع	03	09	200	51	03	27	01

المصدر: نفس المرجع السابق

قطاع البناء بنسبة 17% ثم قطاع الصحة الذي يمثل دعم لفئة المتخرجين من الأطباء والصيادلة، للالتحاق بالقطاع الخاص ونسبتهم تتراوح في حدود 9,18% في حين

القطاعات الأخرى فإن عدد الضمانات المقدمة فيها ضئيلة. وقد يرجع ذلك لعدم إقبال المستثمرين عليها لأنها أقل ربحية في نظرهم أو لجهلهم بطبيعة بعض النشاطات كقطاع السياحة.

أغلب المشاريع إن لم نقل كلها متمركزة في قطاع الصناعة بحوالي 68% (انظر الجدول أدناه) وتبقى الجهود التي يقدمها صندوق الضمان (*FGAR*) دون المستوى المطموح حيث أنه لم يستطع تقديم سوى 17 ضمان جديد خلال الثلاث أشهر الموالية حيث وصلت عدد الضمانات المقدمة إلى 311 ضمان في 2008/10/31 ولم يتمكن من خلق ضمانات بقطاعات خاصة لم تستثمر بعد، حيث تمّ التركيز على نفس القطاعات السابقة وهذا من شأنه أن لا يساهم في تنمية اقتصادية شاملة، كما لا يساهم في تحقيق توازن جهوي للاستثمارات المموّلة وهذا ما تظهره البيانات أدناه.

جدول رقم 08: توزيع المشاريع حسب النشاط لغاية 2008/12/31

قطاع النشاط	الصناعات	أشغال عمومية	الفلاحة	خدمات	النقل	الصحة	السياحة
عدد المشاريع	209	56	3	9	3	28	3

المصدر: نشرية المعلومات لوزارة م ص م والصناعات التقليدية 2008

الخاتمة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أنها تتصف بالمرونة التي تمكّنها من التكيّف مع المتغيرات الخارجية والداخلية، نجد أنها لا تعرف استقراراً وخاصة في البلدان التي لم تعتمد هذا النوع من المؤسسات إلا منذ مدة قصيرة، وخاصة فيما يتعلق بعملية إنشائها ومساعدتها على النمو والتوسع وضمان استمراريتها.

فالجزائر لم تعرف بنوكها تطوراً في مجال الإقراض والاستثمار، لأنها لم تتمتع في السابق بالاستقلالية التي تسمح بروح المبادرة، والاجتهاد في تنمية مواردها. بسبب احتكار الدولة ومركزية قراراتها. غير أن الدخول في اقتصاد السوق وما حمله من تغيرات على الجانب التشريعي وجدت البنوك نفسها مجبرة على التأقلم مع المناخ الجديد، والاستجابة لكل متطلباته والاستفادة من استقلاليتها. ولكن وجدت نفسها عاجزة على ذلك في ضوء قدم الآليات المستخدمة وضعف هياكلها ونقص خبرة إطاراتها.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى المتغيرات الجديدة التي رميت في أحضان هذه البنوك التي غالباً ما ترفض عملية الإقراض دون ضمان لأنها ترى في ذلك ما يهدد بقائها هي الأخرى.

فنظراً لأهمية هذا النوع في المؤسسات وفي ظل المناخ غير المشجع نجد من الضروري:

- تطوير الجهاز المصرفي الجزائري وتنويع اختصاصاته.
- خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة والضمان لتشجيع تمويل هذه المشروعات.
- ضرورة إسهام الجمعيات المحلية في تكوين وإنشاء هذه المؤسسات كما هو معمول به في العديد من الدول العربية كمصر، الأردن..تونس.... فيجب أن تخرج الجمعيات عن مجالها الكلاسيكي. وتدخل مجالات الاقتصاد وللمساهمة في التنمية الوطنية.
- ضرورة مساعده الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم والضرائب والإعفاء منها في بعض الأحيان، لتشجيع توجيه هذه المؤسسات نحو قطاعات معيّنة "كالصناعات الحرفية" أو لتشجيع إقامتها في مناطق محرومة وتعاني من حدة البطالة (الجنوب الجزائري).
- خلق توعية أكثر عن طريق كل وسائل الإعلام للتعريف بوجود صناديق وطنية لضمان المخاطر.
- نظراً لضعف مجال التسويق في هذه المؤسسات بسبب رأس مالها المحدود فيجب على الحكومة أن تساهم في تسويق منتجاتها وتدعيم مركزها التنافسي بالتقليل من تكاليف المنتج وذلك بـ:15
- إعفاء المواد الأولية المستوردة من الرسوم الجمركية والتخفيف من الرسوم والأعباء للأرباح المعاد استثمارها.
- ويجب على الدولة أن تخصص أموال أكثر لهذا القطاع بحيث تكون حصة تدعيم هذه المؤسسات يكون أكثر في برنامج النمو الاقتصادي.
- ضرورة خلق دورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع الاستفادة من تقنيات التسيير. والتعرف على خطوات إنجاح مثل هذه المشاريع.
- ضرورة خلق نظام معلوماتي يمكن من استغلال المعطيات في الوقت المناسب لاحتلال مركز تنافسي يضمن بقائها وتطورها.

- والملاحظ هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعود معظم مشاكلها إلى مرحلة الإنشاء ويرجع ذلك إلى ضعف روح المبادرة ونقص الخبرة والمستوى التأهيلي لتسيير المشروع.
- أما عدم إنجاح المشروع بعد إنشاءه فيعود لضعف الدراسة التقنية والمالية للمشروع التي تتم على مستوى البنك أو صندوق الضمان. مما يستدعي برمجة دورات للقائمين على دراسة هذه المشاريع.

الهوامـــش

[1] سعاد لجينة، عضو مجلس إدارة غرف تجارة وصناعة تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة لعمان، مارس 2005، ص 01.

[2] محمد الشيخ، دراسات الجدوى الجامعة العمالية المنصورة، دار النشر المغربي 2007

[3] مصطفى يوسف كافي، جامعة تشرين، دور المشروعات الصغيرة فى التنميتين الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الوحدة ،مؤسسة الحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية، 2006/09/05، ص 01.

[4] د. ماهر حسن المحروق، د. إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن آذار 2006، ص 03.

[5] مازن جلال خيربك، يومية الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر سوريا 2005/11/22

[6] *Journal officiel de la république algérienne N077article 4-5- 6-7*

[7] محمد بن يوسف، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة باليمن 25 / 26 نوفمبر 2007.*www.xinhuanet.com*

[8] السعيد دراجي، دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخوصصة بالجزائر جامعة قسنطينة ص 12

[9] د. ماهر محسن المحروق، د. إيهاب مقابل، مرجع سابق، ص 05.

[10] د. ناجي مرتجي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة المفهوم والمشكلات وإطار التطوير، جامعة القاهرة، مصر 22/10/ يناير 2004.

[11] سعيد بريش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001، ص 29.

[12] شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية عدد خاص أزمة البطالة في الدول العربية المجلد العاشر، المعهد العربي للتخطيط يوليو 2008 ص 43.

[13] *http//www.unica-na. Or g/cie2008documents/samia.ppt*

[14] *Source: www.FGAR.DZ*

[15] *Mr. Bensaci Zaim. President du conseil national consultative pour la promotion des P.M.E en Algérie.*